

صيغ التمويل الإسلامي: مقارنة فكرية وعملية بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016**Les formules de financement Islamiques : l'approche intellectuelle et pratique de la Banque Islamique Faysal du Soudan pendant la période 2014-2016****Islamic financing formulas: the intellectual and practical approach of the Islamic Faysal Bank of Sudan during the period 2014-2016**

د. سعيذة بوردية

مخبر التنمية المحلية والحكم الرشيد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالة (الجزائر)

ملخص: على الرغم من قصر التجربة البنكية الإسلامية والتي لا تتجاوز الأربعين سنة، بيد أنها تزداد أهمية يوما بعد آخر، فقد أصبحت تجربة رائدة وناجحة باعتبارها صناعة مالية راسخة ومتطورة على الصعيدين العالمي والإسلامي، وحققَت نجاحات بارزة على صعيد النمو البنكي والتنموي الاقتصادي والاجتماعي من خلال صيغ التمويل المعتمدة. يعد بنك فيصل الإسلامي السوداني رائد هذه الصناعة ليس على مستوى السودان فحسب وإنما على المستوى العربي والإسلامي والعالمي وأحد أهم ركائز نجاحاتها .

الكلمات المفتاح: بنك إسلامي، بنك فيصل الإسلامي السوداني، صيغ تمويلية.

Abstract : Despite the short experience of Islamic banks; which do not exceed forty years, however, they were likely become more important days by days; they have become a pioneering and successful experience as a well-established global and Islamic financial industry and has achieved remarkable successes in terms of bank growth, economic development and social development. Faisal Islamic Bank is the pioneer of this industry not only at the level of Sudan but also at the Arab, Islamic and global level and one of the most important pillars of its success.

Keywords: Islamic Bank; Faysal Islamic Bank of Sudan; Financing formulas.

Résumé : Malgré la courte expérience du secteur bancaire Islamique, qui n'excède pas 40 ans, cependant, ils sont probablement devenus plus importants jours après jours, ils sont devenus une expérience pionnière et réussie en tant qu'industrie financière mondiale et islamique, succès notables réalisés sur le niveau de croissance bancaire, liée au développement, Conseil économique et social par le financement (la consolidation) approuvé FORMULES. La Banque (Rive) Islamique Faisal du Soudan mène cette industrie non seulement au niveau du Soudan, mais aussi au niveau mondial et global (mondial) arabe et Islamique, un des piliers les plus importants de ses succès. Mots clés : Banque Islamique, Faysal Banque (Rive) Islamique du Soudan, les modalités de financement.

* د. سعيذة بوردية.

1- تمهيد

تستمد البنوك الإسلامية أسسها ومبادئ عملها من الشريعة الإسلامية، ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في البلدان الإسلامية، وبل أصبحت بأسلوب عملها الجديد والتميز بديلا عن البنوك التقليدية. فقد أصبحت حقيقة واقعة ليست في حياة الأمة الإسلامية فحسب ولكن أيضا في جميع بقاع وأصقاع العالم، منتشرة في معظم دولها ومقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، بعث من مرقدته من جديد وبعد أن حاول البعض طمسها طوال 14 قرنا من الزمان، فما كان منه إلا أن حطم حاجر الخوف وجدار الشك في عدم إمكانية تطبيقه بسبب عدم ملائمتها لحاجة المعاملات الاقتصادية والاجتماعية في حياتنا اليومية.

فقد أصبحت هذه البنوك واقعا ملموسا فعلا تجاوز إطار التواجد إلى آفاق التفاعل وإلى أقطار الابتكار والتعامل بإيجابية مع مشكلات العصر التي يواجهها عالم اليوم، حيث وبعد مرور أكثر من أربعين سنة على نشأتها بصورتها الحالية يلاحظ الانجازات الضخمة التي حققتها والنجاح الباهر لها والانتشار الواسع التي وصلت إليه ليس على مستوى البلدان الإسلامية فقط وإنما في كل بلدان العالم. فأصبحت البنوك الإسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية بل وتفوقت عليها في بعض الأحيان، مما جعل الكثير من البنوك التقليدية تلجأ لفتح فروع أو وكالات أو حتى شبائيك تعمل بمقاييس إسلامية داخلها، فمع بداية حقبة تفاقم الأزمة البنكية العالمية سنة 2010 كانت بداية الحاجة العالمية للبنوك الإسلامية كوسيلة ديناميكية عصرية.

تعد السودان من الدول القلائل التي تبنت النظام البنكي الإسلامي الكامل، إذ تبلغ الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في السودان نسبة 100%، وبلغ عدد البنوك فيها 37 بنكا سنة 2016، كما وتبلغ حصة السودان 1.3% من الصيرفة الإسلامية العالمية سنة 2016. وتعتبر بنوكها رائدة في مجالها، ومن أهمها بنك فيصل الإسلامي السوداني الذي تمتد مسيرته لأكثر من أربعين سنة حافة بالإنجازات والنجاحات الباهرة مكنته من تبوء مكانة عالية ومرموقة بين البنوك الإسلامية في السودان والعالم.

• مشكلة الدراسة:

أضحت البنوك الإسلامية تقدم اليوم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لا تستطيع عليها البنوك التقليدية وفي نفس الوقت مربحة، ليست الغاية الأساسية منها تحقيق أرباح كبيرة في فترة قصيرة، وإنما الغاية الأساسية المثلى هي المساهمة الفعالة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين المجتمع. كما قدمت خدمات المنفعة العامة بمختلف أشكالها والمساهمة في التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار البنى التحتية في دولها من خلال الأنشطة الاقتصادية المضافة والتي تعني المساهمة في عملية النمو الاقتصادي.

وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف على صيغ التمويل المتاحة فيها، في ظل عجز البدائل التنموية التقليدية، وكعينة للدراسة بنك فيصل الإسلامي السوداني والذي يعد رائد الصناعة المصرفية الإسلامية، بالرغم من العقوبات المفروضة على النظام السوداني.

في ظل التحديات التي يواجهها القطاع البنكي السوداني، كيف ساهمت صيغ التمويل المعتمدة ببنك فيصل الإسلامي السوداني في

تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

ومن أجل توضيح مشكلة الدراسة يمكن إثارة التساؤلات التالية:

1. ما هي البنوك الإسلامية، ما هي صيغ التمويل المتاحة فيها؟
2. ما هو واقع الصناعة الإسلامية العالمية؟
3. ما مجالات مساهمة بنك فيصل الإسلامي السوداني في التنمية الوطنية ؟
4. هل أثرت صيغ التمويل المتبعة فيه على أدائه ؟

• هدف الدراسة:

تحاول هذه الورقة البحثية التعرف على واقع الصناعة البنكية الإسلامية على مستوى العالم والسودان مع الإشارة إلى تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني، بالتعرف على صيغ التمويل الإسلامية والتي تعد أحد أهم البدائل المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فضلا عن إمكانية الاستفادة منها خاصة في ظل محدودية صيغ التمويل المتاحة في الدول النامية ومنها الجزائر.

● منهجية الدراسة:

تنتهج هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على المصادر الموثقة من التقارير والدراسات الصادرة التي تناولت صبيغ التمويل المتاحة في البنوك الإسلامية، فضلاً عن المنهج التجريبي بدراسة تجريبية لبنك فيصل الإسلامي السوداني كأحد أهم رواد الصناعة المصرفية الإسلامية في السودان والعالم. ويهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بمشكلة البحث والوصول إلى الإجابة على تساؤلات الورقة وإلى تحقيق أهدافها، قسمنا البحث إلى:

المحور الأول: التطرق للبنوك الإسلامية باستعراض ماهيتها وأهدافها مع الوقوف على أهم صبيغ التمويل المعتمدة فيها لتمويل التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: استعراض تجربة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016

1.1- البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية في الحقيقة مؤسسات مالية تستهدف تحقيق الربح الحلال وتقديم حزمة من الخدمات للفرد والمجتمع وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من ناحية السرعة والأداء والدقة في العمل، وقد ظهرت الحاجة إلى التعامل البنكي الإسلامي في منتصف القرن العشرين، فتنامت الموارد وتراكمت الثروات وأصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام في النشاط.

1.1.1- ماهية البنوك الإسلامية :

ستعرض فيما يلي إلى البنوك الإسلامية من حيث نشأتها، مفهومها، وأهدافها.

1.1.1.1- نشأة البنوك الإسلامية:

إن دراسة التطور التاريخي للبنوك الإسلامية يعد موضوعاً مهماً ومستقلاً بذاته ومجالاً واسعاً وذو مادة غنية، حيث أن المتابع لتطورها يرى أنها نشأت انطلاقاً من تحريم الربا، فظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية والنقدية والأدوات التمويلية في الدول الإسلامية، وبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشائها منذ الأربعينات من القرن العشرين. وأنشأت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، وأخذت باكستان الفكرة في عام 1950 بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الميسورين بدون عائد ثم تعيد إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد إلا أن التجربة المذكورة لم تكن لها النجاح بسبب الافتقار إلى جهاز إداري ومالي كفء وعدم إقبال المودعين على الإيداع لدى البنك. (محمد، 2008، ص 16، 17). ثم ظهرت تجربة بنك الادخار المحلي بمدينة ميت غمر في صعيد مصر سنة 1963 على يد الدكتور أحمد النجار بقصد التنمية المحلية، مع إضفاء الطابع الإسلامي عليها (Algabid, 1990, p82) واستمرت التجربة لمدة أربع سنوات أصبح للبنك خلالها تسعة فروع ومليون عميل ويعمل فيه 200 موظف (بوجلal، 1990، ص46). على الرغم من نجاح التجربة إلا أن الإدارة السياسية المركزية آنذاك كانت السبب المباشر في القضاء على هذه التجربة الناجحة (الجعلوني، 2008، ص76). بعدها تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسلعودية عام 1974 تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975 ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977 فبيت التمويل الكويتي عام 1977 ثم بنك فيصل الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار العام 1978م فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام 1997. والآن انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح فروع أو مصارف إسلامية مثل سيتي بنك، ولويدز وغيرها مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الحالي من الفائدة للتطبيق وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية. (الوادي، سمحان، 2007، ص38)

1.1.1.2- تعريف البنوك الإسلامية:

لقد تعددت تعريفات البنوك الإسلامية لتعدد الكتاب والباحثين في هذا المجال، ولكنها تنصب في مجملها في مصب واحد وتكاد تكون متقاربة ومنها ما يلي:

❖ **التعريف الأول:** تعرف وفقاً لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها: "تلك المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً". (الحضري، 1990، ص20)

❖ **التعريف الثاني:** يمكن تعريفها على أنها: "مؤسسة بنكية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية". (خلف، 2006، ص384)

❖ **التعريف الثالث:** "عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم لصاحبها ربحاً عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية". (داوود، 2012، ص45)

مما سبق يتبين أن هناك اتفاقاً بين التعاريف على كون البنوك الإسلامية تقوم على أساس قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها وعدم تعاملها بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً، وبالشكل الذي يخدم من خلال أعمالها ونشاطاتها المتصلة بتجميع الأموال وتوظيفها للفرد والمجتمع. كما يمكننا أن نستخلص أهم السمات أو الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية ومنها:

- عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً؛
- الالتزام التام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها؛
- تصحيح نظرة المجتمع للنقود؛ (بوزيد، 2010، ص26)
- تقوم في معاملاتها على أساس المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية؛
- تخضع للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الرقابة المالية ؛
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية والاستثمار فيها حيث يحتل الاستثمار فيها حيزاً كبيراً في معاملاتها؛ (أرشيد، 2001، ص16)
- الصفة الاجتماعية فهي تحقق التكافل الاجتماعي ليس من حيث جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية ولكن أيضاً في كيفية توزيع العائد، فهي تقوم بإنشاء صندوق الزكاة وإدارته شرعياً وبنكياً وهذا هو أحد أركان التكافل الاجتماعي. (حنفي، 2007، ص48)

3.1.1.1- أنواع البنوك الإسلامية:

إن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وتشعبه وازدياد حجم معاملاتها أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وإلى إنشاء بنوك إسلامية متخصصة تقوم بتقديم خدمات معينة للعملاء ومنها نذكر:

- ❖ بنوك تهدف لتحقيق التنمية الاجتماعية كبنك ناصر الاجتماعي.
- ❖ بنوك تهدف إلى جمع المدخرات للأفراد كدار المال الإسلامي.
- ❖ بنوك مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية ومراقبة الائتمان وتطوير العمل البنكي.
- ❖ بنوك متعددة الأغراض أو الشاملة.
- ❖ بنوك متخصصة: زراعية، تجارية، صناعية، عقارية.
- ❖ تتخذ هذه البنوك صفة محلية أو الدولية. (الرفاعي، 2004، ص ص25-29)

2.1.1- أسس ووظائف البنوك الإسلامية:

تستند هذه البنوك على مجموعة من الأسس للقيام بوظائفها:

1.2.1.1- الأسس العامة التي تستند إليها البنوك الإسلامية:

تمثل في: (عبادة، 2008، ص ص30-32)

- أ. الأساس العقائدي: تستمد مدخلها العقائدي من الشريعة الإسلامية مع المراعاة الدائمة للحلال والحرام والالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة بالمال.
- ب. أساس المشاركة واستبعاد التعامل بالفائدة: باستبعاد الفائدة من بين عملياتها بخلاف البنوك التقليدية.
- ت. أساس المحافظة على المال وتنميته: يعتبر المال من قوائم الحياة ومن هنا كانت عناية الإسلام به ووضع القواعد الحاكمة لآلية كسبه، تملكه إنفاقه وتنميته، فكما أعطى الإسلام الفرد حق التملك ألزمه أداء ما عليه من واجبات فلا يجوز له حبس المال وتعطيله عن الحركة داخل المجتمع بل يجب تداوله.

ث. الأساس الاجتماعي: فأهم ما يميز البنك الإسلامي، الطابع الاجتماعي من خلال الأدوات التمويلية المتنوعة التي تخدم فئات المجتمع. وهو ما تقوم به البنوك الإسلامية تنفرد به عن غيرها.

2.2.1.1- وظائف البنوك الإسلامية :

يمكن تبويب أنشطة البنوك الإسلامية إلى مجموعات على النحو التالي:

أ. أنشطة بنكية بحتة لا تتطلب تمويلاً : تكون بعيدة عن التعامل بالفائدة وتندرج تحت نشاط الخدمات البنكية:

- ✓ قبول الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية في حسابات الائتمان والحسابات تحت الطلب؛
- ✓ قبول الودائع لغاية الاستثمار المشترك عن طريق حسابات التوفير والحسابات لأجل، وحسابات الاستثمار المحصص؛

- ✓ صرف الشيكات، تحصيل الأوراق التجارية، إصدار الحوالات، فتح الإعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وخطابات الضمان ؛
- ✓ تقدم الخدمات الاستثمارية وإدارة محافظ العملاء .

ب. أنشطة التكامل الاجتماعي: تنفرد بها البنوك الإسلامية ومع أنها تتطلب تمويلا إلا أن ذلك يتم دون فوائد، ومنها:

- ✓ تجميع الزكاة من مساهمي البنك وأصحاب الاستثمار لديه؛
- ✓ صرف الزكاة لمستحقيها وفقا للمعايير الشرعية؛
- ✓ صرف القروض الحسنة لمن يستحقها.

ت. أنشطة استثمارية: باستخدام أموال المساهمين وأموال حسابات الاستثمار، ولعل هذه الأنشطة تمثل عصب البنوك الإسلامية ومصدر تحقيق الإيرادات لأصحاب حسابات الاستثمار، وتمثل الصبيغ الإسلامية للتمويل. (جلدة، 2009، ص ص 219، 218)

1.1.2.3- العقبات التي تواجهها:

بالرغم من الانجازات التي حققتها عبر مشوارها إلا أنها مازالت تواجه بعض المعوقات والمشاكل ومن أبرزها نذكر: (المصري، 2012، ص ص

76-89)

أ. المعوقات الفكرية والفقهية: بتعدد الآراء الفقهية وندرة الموارد البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة البنكية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية؛

ب. عدم كفاية الحماية القانونية: بسبب وجود هيكل ضريبي غير واقعي، ووجود رقابة بنكية من البنك المركزي عليها لا تراعي خصوصيتها؛

ت. عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية؛

ث. عدم وجود سوق مالي إسلامي؛

ج. مسألة تأخر المدينين عن السداد.

1.1.3- مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية:

كغيرها من البنوك فهي بحاجة إلى موارد مالية لتسيير أعمالها ونشاطاتها اليومية، والتي تأتي بها من مصادر مختلفة سواء الداخلية منها أو الخارجية، ولكي يكون أداؤها فعالا عليها استخدام هذه الموارد استخداما أمثلا تماشيا مع أحكام ومصادر الشريعة الإسلامية.

1.1.3.1- مصادر أموال البنك الإسلامي:

تتكون مصادر أموال البنوك الإسلامية أساسا من المصادر التالية:

أ. المصادر الداخلية (الذاتية): عبارة عن حقوق الملكية أي كل من رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويتم استثمارها في مشاريع طويلة الأجل إذا كانت نسبتها كبيرة، أما إذا كانت نسبتها ضئيلة فلا يمكن ذلك. (سفر، 2006، ص 150)

ب. المصادر الخارجية: تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال البنك والموارد الأساسي الذي يعتمد عليه في توظيفاته واستثماراته المختلفة الصبيغ وهناك العديد منها، وتشهد هيكلتها وشروطها وفترات استحقاقها تغيرا من بنك لآخر حسب احتياجات كل المجتمع.

1.1.3.2- صبيغ التمويل في البنوك الإسلامية (استخدامات أموال):

يعمل البنك الإسلامي دوما على ابتكار قواعد متطورة وجديدة من أجل رفع قدرته على اجتذاب الزبائن أصحاب الودائع، حيث يقوم بتقديم الكثير من الخدمات والتسهيلات لتحسين وتطوير مستوى الخدمات والمنتجات المقدمة إليهم، كما يعمل أيضا على ابتكار صبيغ جديدة لتمويل المشروعات والأفراد ليتمكن من توسيع حصته السوقية بتمويل هذه المشروعات بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه الصبيغ:

أ. المضاربة: تعد من أشكال الشراكة وتكون في شكل عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيعه بينهما بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديده، ويسمى صاحب المال رب المال أما الطرف الآخر العامل أو المضارب، وقد تكون مقيدة أو مطلقة. (الوادي، سمحان، 2012، ص ص 90، 91)

ب. المشاركة: اتفاق بين البنك والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع وإدارته. (المكاوي، 2009، ص 65) وتأخذ أربعة صيغ: المباشرة، الدائمة، المشاركة في رأس مال مشروع، المشاركة المنتهية بالتملك أو المتناقصة أو بالتخارج. (طليل، 2012، ص ص 269، 270)

ت. المراهجة: يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق بناء على دراسة أحوال السوق أو بناء على وعد بالشراء، يتقدم به أحد عملائه يطلب فيه من البنك شراء سلع معينة أو استيرادها من الخارج. ويعلن البنك قيمة الشراء مضافا إليها تكلفة البنك من مصروفات بشائها،

صبيغ التمويل الإسلامي: مقارنة فكرية وعملية: حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016، () -

ويطلب مبلغاً معيناً من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها ومصرفاتها، أي أن الطرفان يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفقان على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للبنك، وقد تأخذ شكل المراجعة للآمر بالشراء. (طایل، 2006، ص 201)

ث. القرض الحسن: هو تقلد البنك مبلغ من المال لأحد عملائه الذي بحاجة للتمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق شروط يحددها البنك، وتكون هذه القروض غالباً لأغراض اجتماعية أو لتمويل استثمارات خيرية أو مشاريع إنتاجية للشباب العاطل عن العمل، وتكون مصادرها غالباً من الزكاة والصدقات والتبرعات والهبات. (عطية، 1989، ص 359)

ج. المساهمة في تأسيس الشركات: تقوم البنوك الإسلامية بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشاريع المختلفة عن طريق شراء كل أو جزء من رأس مال الشركات أو المشاريع المطلوب الاكتتاب فيها من قبل المساهمين سواء كانوا مصارف أو أفراد. كما تقوم بالعمل الاستثماري إذا ما ثبت لها من الدراسات الاقتصادية والمالية إمكانية نجاح هذه المشاريع، على أن تكون هذه المشاريع ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (طایل، 2006، ص 211، 212)

ح. الاستصناع: هو إنتاج شيء لزبون معين وليس إنتاجاً للسوق لزبائن غير معينين ولا معروفين مسبقاً، وهو يصلح أساساً في الصناعات اليدوية والحرفية الصغيرة والكبيرة. (المصري، 2012، ص 86)

خ. البيع الآجل: هو بيع سلعة بثمن مؤجل ثم يشتريها بثمن أعلى إلى أجل أبعد أو بثمن أقل إلى أجل أدنى أو نقداً. (أرشد، 2007، ص 90)

د. بيع السلم: يطلق عليه اسم البيع الفوري الحاضر الثمن الآجل البضاعة. ويقوم البنك في هذه الحالة بدفع ثمن البضاعة آجلاً وتسلم البضاعة عاجلاً ومن هنا فهو عكس البيع بثمن مؤجل. فقد عرفه علماء الدين بأنه بيع آجل بعاجل، ويتدخل البنك بصفته مشترياً بالتسديد نقداً للسلع التي تسلم له مؤجلاً. (العجلوني، 2008، ص 259)

ذ. التمويل بالإجارة: الإجارة هي الأجرة وتعني تملك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم، وهي ثمن المنفعة أو بدلها الناشئة عن استخدام أو الانتفاع بأصل من الأصول الثابتة لمدة محددة. وتتكون من طرفين مالك الأصل وهو المؤجر ومستخدم الأصل أو المنتفع منه أو به وهو المستأجر، لا تدفع فوائد ربوية قط. (العجلوني، 2008، ص 260)

ر. الجعالة: هي رسوم الخدمة أو هي معاملة يخص فيها أن يتعهد طرف ما بأن يدفع لطرف آخر مبلغاً محدداً من المال كرسوم لتأدية خدمة معينة وفقاً للشروط المنصوص عليها من العقد المبرم من الطرفين. (الشمري، 2008، ص 82)

ز. عقود المقايضة: عبارة عن عقد يتعهد أحد طرفيه بموجبه أن يصنع شيئاً أو يؤدي عملاً لقاء أجر أو بدل يتعهد به الطرف الآخر بتقديره له، وهو عقد شامل لكل أوجه تقديم المهن الحرة في ميدان العمل والصناعة وجمع بين عقد الاستصناع وعقد الإجارة. (داوود، 2012، ص 179، 180)

س. الوكالة الاستثمارية: تقوم بأن يتعهد الأفراد أو المؤسسات إلى البنك باختيار أمثل الطرق لاستثمار أموالهم أو إدارة تلك الاستثمارات أو القيام ببعض الأعمال التي يضيق وقتهم عنها أو نتيجة جهلهم بأصول العملية الاستثمارية، وقد يكون البنك مقيداً أو مطلق التصرف. (داوود، 2012، ص 185)

ش. المزارعة والمساقاة: تقوم المزارعة بأن يقدم أحد الأشخاص أرضاً زراعية يملكها إلى آخر ليقوم بزراعتها على أن يكون ناتج الزرع بينهما حسب الاتفاق الذي يرضيانه، أما المساقاة فهي قيام شخص بالعناية بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار الفواكه أو النخيل مثلاً مقابل حصة من ثمارها كالنصف أو الثلث أو الربع حسبما يتفقان عليها.

2.1 - تطورات في الصناعة البنكية الإسلامية:

في ظل المسيرة الكبرى والتطور والانتشار الواسع للبنوك الإسلامية عالمياً، شهدت هذه الصناعة تطورات هامة منحتها القوة والتفاعلية المثلى وتمثل في: (حمزة، 2016، ص 14-18)

- عمليات الاندماج وإعادة الهيكلة بين البنوك الإسلامية؛
- تطور الأسواق المالية والمخاطر الاستثمارية؛
- التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية؛
- تزايد الاهتمامات العلمية بالبنوك الإسلامية؛

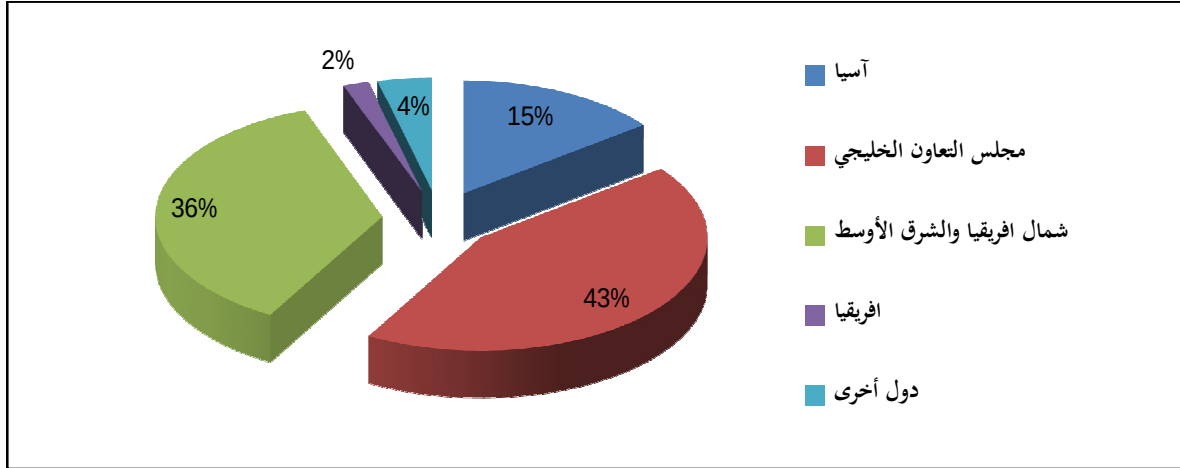
- الاهتمام بفعالية أداء البنوك الإسلامية؛
- دخول بنوك عالمية للتجربة الإسلامية؛
- صدور القرارات الحكومية في بعض الدول بتبني الصيرفة الإسلامية؛
- تطور إجراءات معايير خاصة للتصنيف والتقييم الفني؛
- تطور المشاركة في السياسات النقدية للبلدان.

1.2.1 - مكانة الصناعة البنكية الإسلامية في العالم:

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي، وتعد من أهم نماذج الاقتصاد الإسلامي التي وجدت طريقها للتطبيق، ففي فترة قصيرة لا تزيد عن 40 سنة حققت انتشارا واسعا على مستوى الدول الإسلامية والعالم، ما مكنها من استقطاب رؤوس أموال ضخمة وجذب متعاملين من كل الفئات والمستويات في كل أنحاء العالم.

وقد أحرزت هذه البنوك تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والعملاء وأصولها، حيث أصبحت تتواجد في أكثر من 92 بلدا بحجم أصول ناهز 1.5 تريليون دولار سنة 2016. وهي بذلك تساهم مساهمة رئيسية في الشمول المالي والتنمية المستدامة. ويبلغ عدد هذه البنوك 201 بنكا (كلها أو لها نوافذ إسلامية) حسب مجلة the Banker ومن المتوقع أن يصل حجم أصولها سنة 2021 إلى 2.7 تريليون دولار. (مجلة اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 20) والشكل الموالي يظهر نطاقها الجغرافي:

الشكل (01): توزيع الأصول البنكية الإسلامية في العالم لسنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير الاستقرار لصناعة الخدمات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية 2017 عن الموقع

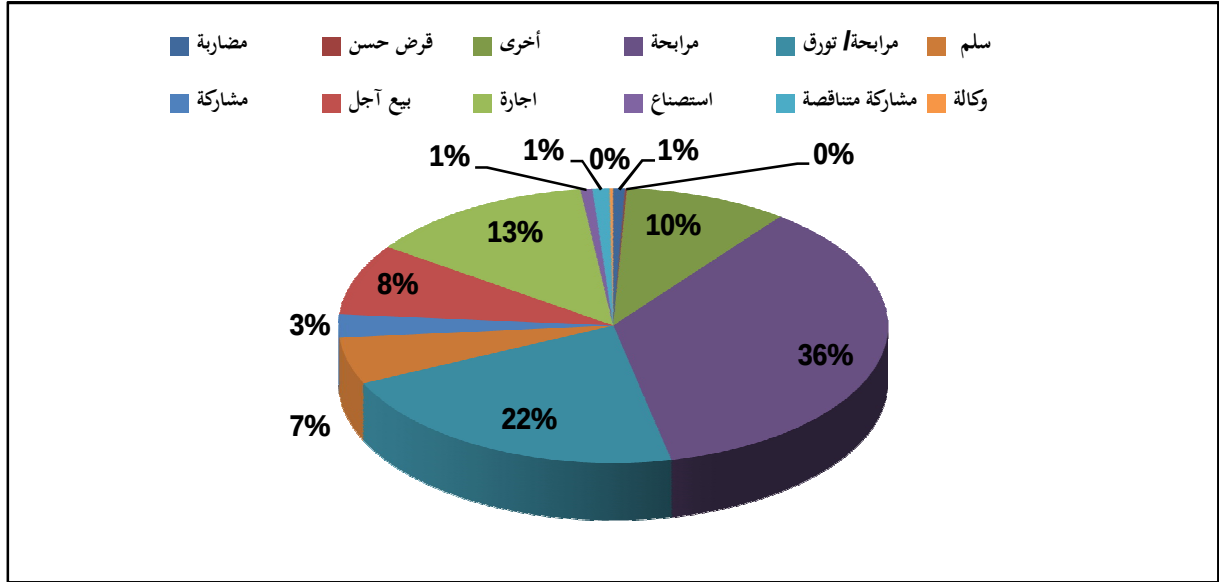
www.ifsb.org

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكبر موطن للأصول المالية الإسلامية بنسبة 43 % وتحتل السعودية النسبة الكبرى بـ 20.6 %، أما على المستوى الدولي فتحلت إيران المرتبة الأولى عالميا بنسبة 33% من الصناعة البنكية الإسلامية.

2.2.1 - الاستثمار في البنوك الإسلامية على مستوى العالم:

تعتمد البنوك الإسلامية على الاستثمار في صيف التمويل المعتمدة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث احتلت صيغة المراجعة النسبة الأعلى بنسبة 32 % تليها مراجعة/ تورق بنسبة 22 % فالإجارة بنسبة 13%، في حين احتلت صيغة القرض الحسن المرتبة الأخيرة بنسبة 0.1% مما يظهر اعتماد البنوك الإسلامية على صيف البيوع المؤجلة كمصدر للتمويل وبالتالي للدخل فيها، وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل (02): الخدمات البنكية الإسلامية في العالم لسنة 2016



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نشرة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2017، متاحة على الموقع

www.ifs.org

2.11 - تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني

يعد بنك فيصل الإسلامي السوداني أول بنك إسلامي أنشئ في السودان، ويعد رائد الصناعة البنكية الإسلامية لمسيرة امتدت على مدار 40 سنة من الانجازات المحققة.

1.11 - وضعية الصيرفة الإسلامية في السودان:

بلغت حصة السودان 1.3% من الصيرفة الإسلامية العالمية سنة 2016، وتبلغ الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في السودان نسبة 100%، وبلغ عدد البنوك 37 بنكا سنة 2016 منها 6 متخصصة و32 تجارية منها 7 أجنبية. (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2016، ص50) لقد استهدفت سياسات بنك السودان المركزي لسنة 2016 بالتنسيق مع السياسات المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.4% والنزول بمتوسط معدل التضخم السنوي إلى حدود 13% من خلال استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 19.3% مع تحقيق قدر مناسب من التوازن الداخلي والخارجي.

تشير بيانات الأداء إلى أن معدل نمو عرض النقود بلغ 29% بنهاية سنة 2016، وقد نتجت تلك الزيادة من ارتفاع صافي الاستدانة الحكومية المؤقتة وفروقات شراء الذهب ودعم القمح، بالإضافة إلى عوامل أخرى. أما متوسط معدل التضخم، فقد ارتفع إلى 17.6% متجاوزا متوسط معدل التضخم المستهدف والبالغ 13%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو في عرض النقود إلى 29% وتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية.

أما ما يتعلق بمؤشرات أداء القطاع البنكي، فقد ارتفع كل من إجمالي أصول البنوك العاملة إلى 132.7 مليار جنيه سوداني بنهاية سنة 2016 بمعدل 21.9% وإجمالي رصيد التمويل الممنوح من البنوك إلى 67.7 مليار جنيه سوداني بنهاية سنة 2016 بمعدل 26.8%.

شهد سنة 2016 استقرارا في مؤشرات السلامة المالية للبنوك، بالرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى 19% بنهاية سنة 2016 وارتفاع نسبة التعثر البنكي إلى 5.2% في سنة 2016. (التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، 2016، ص53).

تشكل صيف التمويل الإسلامية في البنوك السودانية من جميع الصيغ المعتمدة في البنوك الإسلامية العالمية، حيث تغلب عليها صيف البيوع المؤجلة، وبلغت نسبة تدفق التمويل بصيغة المراجعة 46.2% من إجمالي التدفق الكلي خلال سنة 2016، كما مثل تدفق التمويل بصيغة المقاول 20.7% وتدفق التمويل بصيغة المشاركة 6.7% وشكلت الصيغ الأخرى 7.17%.

وقد احتل قطاع الزراعة النسبة الأكبر من إجمالي تدفقات التمويل البنكية السودانية بنسبة 22.7%، ثم التجارة المحلية نسبة 19.9% فالتشييد بـ 11.8% تليه الصناعة بـ 11.5%، ثم القطاعات الأخرى، وجاءت الواردات في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.1% فقط. (التقرير السنوي لبنك

السودان المركزي، 2016، ص62)

II. 2- بنك فيصل الإسلامي السوداني:

II. 2-1- التأسيس والأهداف:

أ. تأسيس البنك: برزت فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية سنة 1966، إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فيفري سنة 1976 أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل وعدد من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس السوداني على قيام بنك إسلامي بالسودان، وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بتاريخ 4 أبريل 1977 الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية. وفي ماي 1977 اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني. وفي 18 أغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة، وياشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من ماي 1978 (موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني)

ب. أهداف البنك وأغراضه: يمارس البنك عمله وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لتدعيم تنمية المجتمع بالقيام بجميع الأعمال البنكية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له المساهمة في تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه. (موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني)

كما يجوز للبنك مكافئة أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك، ومنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.

يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان، كما يشارك في اتحاد البنوك الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى. ويقدم المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

II. 2.2- تنظيم البنك وآليات عمله:

أ. النظام الإداري: التزم بنك فيصل الإسلامي السوداني نظام الإدارة بالجودة الشاملة برؤيا تمثل في كونه بنك إسلامي الوجهة سوداني السمات، يلتزم الجودة والامتياز في أعماله إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاقلين وتعظيماً لحقوق المساهمين. وبرسالة مفادها بنك يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الامتياز والكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً، ومنتجات بنكية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متنامية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العالون فريقاً محرضاً خلقاً ملتزماً أمانة، مدرباً مهارة، مؤهلاً معرفة، ويلتزم الشفافية منهجاً، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع. (موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني)

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

- استخدام نظم وتقنيات حديثة تحقق كفاءة الأداء ضبطاً وسرعة؛
- اختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لتدريبهم علماً ومهارة واستقراراً؛
- استقطاب الموارد رأسمال وودائع؛
- تطوير وتنويع صيف الخدمة البنكية والامتياز فيها، والتدقيق في تنفيذ الشريعة؛
- تنفيذ سياسة ائتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين؛
- بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة.

ب. التحول التقني الشامل: ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل البنكي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة البنكية

وتقنية المعلومات لبناء نظام بنكي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الاتصال. ويعتبر أول بنك تحول فعلياً إلى بنك

إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات بنكية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات: (موقع بنك فيصل الإسلامي السوداني)

- إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برأسته تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والبنوك والعمل فيما بينها بيسر؛

- استخدام خدمات الربط الإلكتروني مع البنوك العالمية من خلال شبكة Swif لتنفيذ عمليات التحويل المالية بصورها المختلفة؛

- تركيب النظام البنكي الأساسي Penta Bank لكل الفروع، ما أتاح للبنك إجراء كافة العمليات البنكية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز البنكي السوداني؛

صيف التمويل الإسلامي: مقارنة فكرية وعملية: حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016، ()

- إدخال نظام البنئاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التي تتم بالفروع المربوطة إلكترونياً والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- إدخال نظام الـ VBS أو نظام ما بين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونياً دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب ، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات؛
- إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني؛
- إدخال نظام الخدمة البنكية عبر الهاتف ؛
- ربط فروع البنك بمشروعات التقنية البنكية والتي تتمثل في مشروع الحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها؛
- تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات الآلية؛
- إنشاء نقاط البيع في عدد كبير من المحال التجارية، لتسهيل التعاملات التجارية على عملاء البنك.

3.2.11- بنك فيصل الإسلامي السوداني بالأرقام في الفترة ما بين 2014 إلى 2016:

نحاول من خلال هذا الجزء التعرف على واقع بنك فيصل الإسلامي ومدى تطوره في الفترة المذكورة.

أ. مؤشرات أساسية عن نشاط البنك: يمكن توضيح أهم المؤشرات الرئيسية لبنك فيصل الإسلامي السوداني في الجدول الموالي.

الجدول (01): البيانات الأساسية لبنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016

البيان	2014	2015	2016
عدد الفروع	34	35	37
عدد الصرافات الآلية	136	143	148
عدد العاملين	1249	1288	1464
إجمالي الأصول (مليون جنيه سوداني)	8682.6	12454.2	15676.5
إجمالي العائد (مليون جنيه سوداني)	594.5	717.4	877.2
إجمالي حقوق الملكية (مليون جنيه سوداني)	698.5	831.8	965.9
إجمالي الودائع (مليون جنيه سوداني)	7946.4	11622.4	14710.7
النقد وما في حكمه (مليون جنيه سوداني)	2049.2	2841	3222.9
نسبة توزيع الأرباح للمساهمين	38.7%	39.5%	36%
نسبة التوزيع لأصحاب الودائع الاستثمارية	12%	12%	12%
معدل نمو الأصول	24%	43%	25.9%
معدل نمو الودائع	28%	46%	25.5%
معدل نمو الدخل	28	21%	22.3%
معدل العائد على الأصول	3%	1.8%	1.5%
معدل العائد على حقوق الملكية	35%	26.8%	23.8%
معدل التكلفة التشغيلية	32%	31.9%	33.5%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير النشاط لبنك فيصل الإسلامي السوداني للسنوات الدراسة 2014-2016.

على الرغم من العقوبات الأمريكية المفروضة على الاقتصاد السوداني بشكل عام وعلى القطاع البنكي بشكل خاص بفعل إيقاف التعامل الخارجي مع النظام البنكي السوداني، مما كان له الأثر السلبي على تدفقات النقد الأجنبي وانسياب المعاملات التجارية مع المؤسسات والأسواق الخارجية، وهو ما يظهر جلياً في الكثير من المؤشرات المالية التي عرفت انخفاضاً خلال سنوات الدراسة، إلا أن بنك فيصل الإسلامي السوداني قد حقق عبر مسيرته الطويلة الكثير من الانجازات، كما حفظ على ريادته في المجال البنكي.

فقد ارتفع حجم الميزانية المجمعة للبنك بشكل متزايد خلال فترة الدراسة ووصلت إلى 15676.5 مليون جنيه سوداني سنة 2016 وبمعدل نمو 25.9 % بسبب زيادة موارد البنك، حيث نمت ودائعه الاستثمارية لتصل إلى 14710.7 مليون جنيه سوداني سنة 2016 وبمعدل نمو 25.5

صبيغ التمويل الإسلامي: مقارنة فكرية وعملية: حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016، ()

% نتيجة لجهود الاستقطاب والتحسين الكبير في خدمات البنك بصورة عامة والخدمات الالكترونية بصفة خاصة وسياسة البنك التوسعية عبر الانتشار الجغرافي للبنك والذي وصل إلى 39 فرع 37 مكتب صرف إضافة إلى التوافد التي بلغ عددها سنة 2016 10 نوافذ و 133 نقطة بيع و148 صرافا آليا، والذي أدى إلى تعميق ثقة المتعاملين في الاستثمار في البنك وبالتالي اتجاه ودائعه نحو الاستقرار، ما ساعد في توظيفها بكفاءة عالية وتعظيم ربحية البنك، لكن هذا لم يساهم في تحسن نسبة التوزيع لأصحاب الودائع والتي استقرت عند حدود 12%، وحقوق الملكية التي انخفضت إلى 36% سنة 2016، وأدت إلى حفظ التوازن في السيولة فزاد بند النقد وما في حكمه من سنة لأخرى ليصل إلى أعلى مستوياته بـ 3222.9 مليون جنيه سوداني سنة 2016، وكذا إجمالي استثمارات البنك التي تم استثمارها في منتجات جيدة مع عملاء متميزين وبضمانات كافية، بالإضافة إلى مساهمة التطور التقني الكبير في عملية تخصيص الموارد في البنود التي تحقق هديفي السيولة والربحية. كما عرف إجمالي العائد زيادة مستمرة ليصل إلى مبلغ 877.2 مليون جنيه سوداني سنة 2016، بسبب الزيادة في الدخل من الذمم البيوع المؤجلة واستثمارات الصيغ الأخرى بفضل دخول البنك في قطاعات اقتصادية منتجة وذات ربحية عالية.

ب.التصنيفات والجوائز التي نالها بنك فيصل الإسلامي السوداني: على الرغم من المتغيرات العالمية والمحلية، ظل بنك فيصل الإسلامي السوداني رائدا في كافة مجالات العمل البنكي، والذي اتضح جليا في التصنيفات والإنجازات المتقدمة التي نالها هذا الأخير في قطاع البنوك الإسلامية والعربية في كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية والتي نذكر منها:

🏆 **شهادات المطابقة:** حصل البنك على شهادات ثلاثة أنظمة متوافقة مع معايير المنظمة العالمية للتقييس (الأيزو) وهي ISO 14001 ISO 9001 وشهادة المطابقة مع نظام السلامة والصحة المهنية البريطاني OHSAS واستيفاء مؤشرات المواصفة ISO 26000 والخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتم منح الشهادات بواسطة المؤسسة الدولية المانحة لشهادات المطابقة والاعتماد بألمانيا QA Technic وهي معتمدة من مجلس المواصفات والاعتماد الألماني DAKKAS وهي هيئة المواصفات والاعتماد البريطانية UKAS وبذلك يكون بنك فيصل الإسلامي السوداني المؤسسة البنكية الوحيدة في السودان على هذه الشهادات.

🏆 **أفضل بنك:** توج البنك بجائزة أفضل بنك لتمويل المؤسسات في إفريقيا لسنة 2016 وللمرة الثالثة على التوالي ضمن سياق جوائز Islamic Business & Finance السنوية التي تمنحها مؤسسة CPI من خلال المنافسة التي شهدت مشاركة أكثر من 150 مؤسسة مالية وبنكية حول العالم.

🏆 **جائزة التميز:** حصل البنك على جائزة التميز البنكي في السودان لسنة 2016 والتي يمنحها الاتحاد الدولي للبنكيين العرب.

ت. التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني: يقدم البنك جميع صيغ التمويل الإسلامية المتاحة، والتي عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة 2014-2016 وهو ما يمكن لمسه من خلال الجدول الموالي.

الجدول (02): تطور صيغ التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014 - 2016

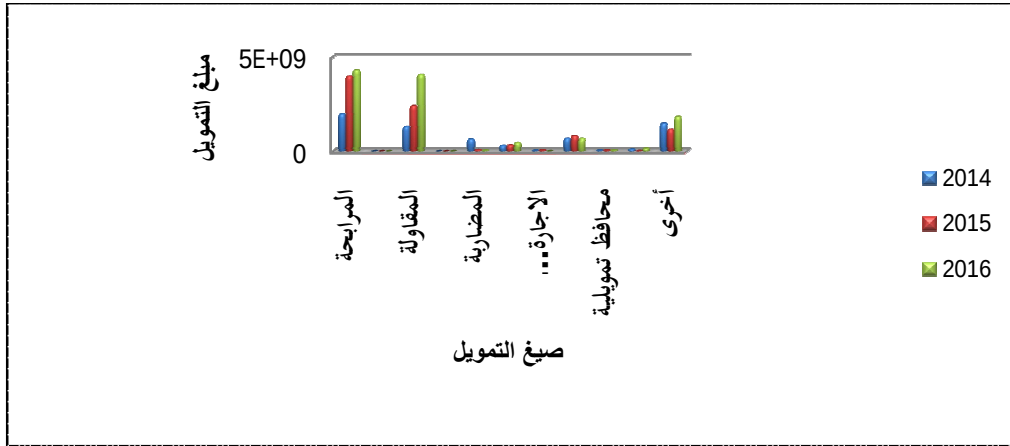
الوحدة: جنيه سوداني

الصيغة	2014	2015	2016
المربحة	1,976,088,358.00	3,977,062,234.00	4,303,159,565.00
بيع آجل	732,842.00	732,842.00	732,842.00
المقاوله	1,314,092,668.00	2,406,486,527.00	4,059,337,068.00
إستصناع	-	-	3,553,317.00
المضاربة (شركات وأفراد)	642,113,665.00	84,600,960.00	50,259,740.00
مشاركة (شركات وأفراد)	304,155,832.00	323,483,486.00	464,240,157.00
الإجارة وخطابات الاعتماد المتعثرة	44,207,733.00	62,185,650.00	5,074,668.00
استثمارات في أوراق مالية (أسهم وصكوك)	685,641,921.00	811,393,496.00	685,783,383.00
محافظ تمويلية	50,803,981.00	59,620,197.00	62,271,674.00
مساهمات في شركات	118,611,579.00	14,395,783.00	156,918,833.00
أخرى	1,480,166,103.00	1,159,992,098.00	1,839,496,022.00

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير النشاط السنوية لبنك فيصل الإسلامي للفترة 2014-2016.

ويمكن توضيحها في الشكل الموالي:

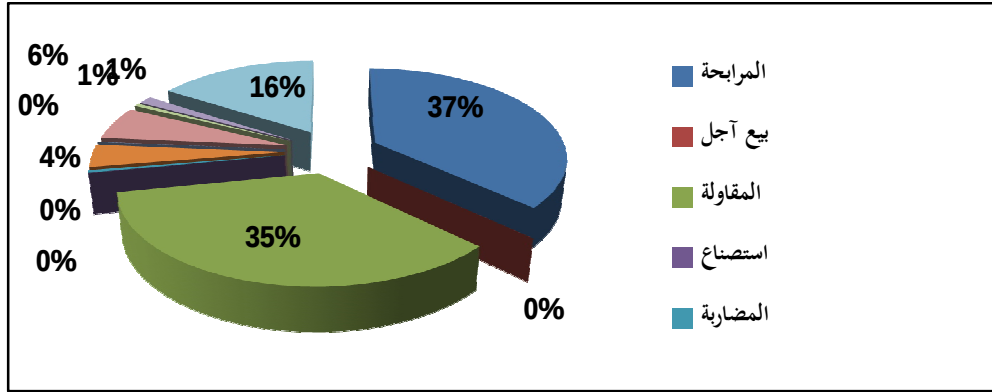
الشكل (04): تطور الصيف التمويلية لبنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير النشاط السنوية لبنك فيصل الإسلامي للفترة 2014-2016.

كما يمكن تمثيل صيف التمويل لسنة 2016 في الشكل الموالي:

الشكل (05): صيف التمويل في بنك فيصل الإسلامي السوداني سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير النشاط السنوية لبنك فيصل الإسلامي للفترة 2014-2016.

بناء على الجدول رقم 02 والشكلين رقم 04 و05، يمكننا القول بأن صيف التمويل عرفت تطوراً خلال فترة الدراسة غير أنه يعاب عليها توجهها لصيف البيوع المؤجلة في شكل مباحات حيث تجاوزت نسبتها سنة 2016 الـ 37% تليها المقايلة بنسبة 35%، فالمضاربة بنسبة 16%، وبقية الصيف الأخرى مجتمعة تمثل نسبة 12%. ويتم توجيه هذه صيف لتمويل قطاعات الاقتصاد السوداني، حيث يأتي في المقدمة قطاع التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي بنسبة 57%، تليه الصناعة بنسبة 13%، فالقطاعات الأخرى من زراعة، تشييد، تجارة، نقل وغيرها.

(تقرير النشاط السنوي لبنك فيصل الإسلامي السوداني، 2016، ص 59)

كما يقوم البنك بدعم مختلف شرائح المجتمع السوداني من خلال التبرعات المختلفة للمساجد ودور العلم والمستشفيات والأفراد، حيث بلغت حوالي 6.9 مليون جنيه سوداني سنة 2016، بالإضافة إلى العديد من الأعمال المجتمعية.

III- الخلاصة:

تعتبر البنوك الإسلامية من أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي التي وجدت طريقها للتطبيق، ففي فترة قصيرة حققت انتشاراً واسعاً على مستوى الدول الإسلامية والعالم، ما مكّنها من استقطاب رؤوس أموال ضخمة وجذب المتعاملين من كل الفئات والمستويات وفي كل أنحاء دول العالم.

قد ساهم بنك فيصل الإسلامي السوداني رائد الصناعة البنكية في السودان على مدار أربعين سنة بممارسة عمله وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من تدعيم تنمية المجتمع من خلال القيام بجميع الأعمال البنكية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار والمساهمة في تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه، بتقديم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها مكّنته من تحقيق عوائد معتبرة، كما ساعدته على تقديم خدمات المنفعة العامة بمختلف أشكالها وخدمات اجتماعية في الصحة، التعليم وغيرها، والتي بوّته لاحتلال الصدارة بإدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة

صيف التمويل الإسلامي: مقارنة فكرية وعملية: حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة 2014-2016، () -
البنكية وتقنية المعلومات لبناء نظام إلكتروني، أتاح له توفير خدمات ومنتجات بنكية تماثل نظيراتها العالمية، كل ذلك اتضح جليا في التصنيفات والإنجازات المتقدمة التي نالها البنك في قطاع البنوك الإسلامية والعربية في كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

- الإحالات والمراجع :

1. إرشيد محمود عبد الكريم أحمد، (2001)، الشامل في المعاملات والعمليات المصرفية الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن.
2. الجعلوني محمد محمود، (2008)، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط1، دار المسيرة، الأردن.
3. الخضري محسن أحمد، (1990)، البنوك الإسلامية، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر.
4. الرفاعي فادي محمد، (2004)، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
5. الشمري صادق راشد، (2008)، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار البازوري، عمان.
6. المصري رفيق يونس، (2012)، التمويل الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق.
7. المكاوي محمد محمود، (2009)، البنوك الإسلامية: النشأة، التمويل، التطوير، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
8. الوادي محمود حسين و سمحان حسين محمد، (2007)، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، دار المسيرة، عمان.
9. الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، (2012)، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان.
10. بوزيد عصام، (2010)، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة.
11. بوجلال محمد، (1990)، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
12. جلدة سامر، (2009)، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر، عمان.
13. حنفي عبد الغفار، (2007)، إدارة المصارف، دار الجامعة، مصر.
14. خلف فليح حسن، (2006)، النقود والبنوك، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان.
15. داوود نعيم نمر، (2012)، البنوك الإسلامية: نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان.
16. سفر أحمد، (2006)، المصارف والأسواق المالية التقليدية الإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
17. طایل مصطفى كمال السيد، (2012)، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
18. طایل مصطفى كمال السيد، (2006)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الجديد، مصر.
19. عباده إبراهيم عبد الحليم، (2008)، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان.
20. عطية محمد كمال، (1989)، نظم محاسبية في الإسلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
21. محمد بن جلال وفاء البدر، (2008)، البنوك الإسلامية دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، مصر.
22. التقرير السنوي لبنك السودان المركزي، (2016)، متاح عبر الموقع www.cbos.gov.sd.
23. التقرير السنوي لنشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني، (2016)، متاح على الموقع www.fibsudan.com تاريخ الزيارة 2018/03/20 على الساعة 12.30.
24. التقرير السنوي لنشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني، (2015)، متاح على الموقع www.fibsudan.com تاريخ الزيارة 2018/03/20 على الساعة 11.30.
25. التقرير السنوي لنشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني، (2014)، متاح على الموقع www.fibsudan.com تاريخ الزيارة 2018/03/20 على الساعة 11.00.
26. بنك فيصل الإسلامي المصري على الموقع <http://www.faisalbank.com.eg> تاريخ الزيارة 2018/03/21 على الساعة 1.00.
27. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (ديسمبر 2017)، المجلد 5، العدد 2، متاحة على الموقع www.ifsb.org.
28. مجلة إتحاد المصارف العربية، (جويلية 2017)، الصيرفة العربية الإسلامية بين النمو والتفوق، دراسات وأبحاث وتقارير، العدد 440.
29. Algabid Hamid, (1990), **Les Banques islamiques**, Economica, Paris.